في إطار عدد من الشروط والتسهيلات المقدمة من الحكومة

مصر تسمح للعاملين بالخارج باستيراد سيارة معفاة من الجمارك

مشروع قانون يفتح المجال أمام الراغبين بتيسيرات منها عدم اشتراط أن يكون المستورد هو المالك الأول

أبرز ضوابط القرار إيداع مبلغ بالدولار لدى وزارة المالية لمدة 5 سنوات دون فوائد يسترده في نهاية المدة بالجنيه المصري

يتوقع أن يسهم القرار في انتعاش سوق السيارات في مصر

وافقت الحكومة المصرية على مشروع قانون يسمح للعاملين بالخارج باستيراد سيارات الركوب من دون رسوم جمركية، ووضعت الحكومة بعض التسهيلات التي لم تكن موجودة في السابق، مثل عدم اشتراط أن يكون المستورد هو المالك الأول للسيارة.

كما وضعت الحكومة مجموعة من الضوابط لهذا القرار، أبرزها إيداع صاحب السيارة مبلغا بالدولار لدى وزارة المالية لمدة 5 سنوات، من دون فوائد، على أن يسترده في نهاية المدة بالجنيه المصري بسعر العملة آنذاك.

وقال وزير المالية المصري إن قرار إعفاء سيارات العاملين المصريين في الخارج من الرسوم والجمارك سيكون متاحا لمدة 4 أشهر فقط، وتوقع أن تصل الحصيلة الدولارية من القرار 10 مليارات دولار.

وينص مشروع القانون على أنه "استثناءً من القواعد والأحكام المنظمة للضرائب والرسوم المستحقة على استيراد سيارات الركوب للاستعمال الشخصي، وأحكام الإعفاءات الجمركية المقررة وفقا لقانون الجمارك الصادر بالقانون رقم 207 لسنة 2020، والضوابط الاستيرادية المقررة في الشأن ذاته، يحق للمصري الذي له إقامة سارية في الخارج استيراد سيارة ركوب خاصة واحدة لاستعماله الشخصي، معفاة من الضرائب والرسوم التي كان يتعيّن أداؤها للإفراج عن السيارة، بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الجدول، وذلك وفقا للقواعد والأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، مقابل سداد مبلغ نقدي بالعملة الأجنبية، لا يستحق عنه عائد، يحول من الخارج لصالح وزارة المالية على أحد الحسابات المصرفية التي يحددها القرار المنصوص عليه بالمادة (8) من هذا القانون، بنسبة 100% من قيمة جميع الضرائب والرسوم، التي كان يتعين أداؤها للإفراج عن السيارة، بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الجدول".

ونص مشروع القانون على أن يتم استرداد المبلغ النقدي الذي تم تحويله لصالح وزارة المالية بعد مرور 5 سنوات من تاريخ السداد، بذات القيمة بالمقابل المحلي للعملة الأجنبية المسدد بها بسعر الصرف المُعلن وقت الاسترداد.

الشروط

يُشترط أن يتوافر في المصري الذي يرغب في الاستفادة من أحكام هذا القانون، في تاريخ سداد المبلغ النقدي المنصوص عليه:

أن تكون له إقامة قانونية سارية خارج البلاد.

أن يبلغ من العمر 16 سنة ميلادية كاملة على الأقل.أن يكون لديه حساب بنكي في الخارج مضى على فتحه 3 أشهر على الأقل، ويستثنى من هذا الشرط زوج المصري المقيم في الخارج وأبناؤه، متى توافرت بشأنهم باقي الشروط المنصوص عليها في هذه المادة.

يُشترط في السيارة التي يتم استيرادها من غير المالك الأول، وفقا لأحكام هذا القانون، ألا يزيد عمرها في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون، على 3 سنوات من سنة الصنع، بمعنى ألا تتجاوز سنة صنعها عام 2020، حسب تصريحات للمتحدث باسم مجلس الوزراء.

يشترط للاستفادة من أحكام هذا القانون تحويل المبلغ النقدي المنصوص عليه بالمادة (1) منه خلال مدة لا تتجاوز 4 أشهر من تاريخ العمل بالقرار التنفيذي للقانون.

على المصري المقيم في الخارج القيام بتسجيل بياناته، وبيانات السيارة المطلوب استيرادها، ويقوم بسداد المبلغ النقدي المنصوص عليه، ويُمنح في مقابل ذلك موافقة استيرادية تثبت تمام السداد وبيانات السيارة.

تكون هذه الموافقة صالحة لإتمام إجراءات الاستيراد والإفراج عن السيارة المستوردة لمدة عام ميلادي من تاريخ صدورها.

خلال مدة العام يمكن تغيير مواصفات السيارة التي صدر إذن استيراد بها.

في حال عدم إتمام الاستيراد خلال مدة العام، يُسترد المبلغ النقدي السابق سداده فورًا، بالقيمة ذاتها والعملة المسدد بها، بدون عائد.

تفاصيل وتسهيلات

وينتظر أن يصدر مجلس الوزراء، خلال أسبوعين من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون، بناء على عرض من وزير المالية بعد التنسيق مع البنك المركزي والجهات المختصة، القرار المنفذ لأحكامه مرفقا به جداول بقيم المبالغ النقدية ونوع العملة الأجنبية واجبة السداد، موزعة، حسب أنواع وفئات السيارات ومنشئها.وقال المتحدث باسم مجلس الوزراء، السفير نادر سعد، إن هذا القرار كان مطلبا للمصريين بالخارج خلال السنوات الماضية، وعدد من الحكومات حاولت تطبيقه، واليوم كُللت الجهود بالنجاح، إذ تسمح الحكومة بذلك بعد إقرار القانون من مجلس النواب.

أضاف في تصريحات تليفزيونية أنه سيتم إنشاء موقع إلكتروني من قبل وزارة الاتصالات يستطيع من خلاله المواطن المصري المقيم في الخارج تسجيل بياناته وبيانات السيارة التي يطلب استقدامها من الخارج، ومن الممكن أن يكون هو المالك الأول لها أو الثاني أو الثالث أو الرابع، ولكن بدون أن يزيد عمر السيارة على 3 سنوات سابقة.

وأشار المتحدث إلى تسهيل آخر، وهو أنه يمكن للمصري المقيم بالخارج استقدام أكثر من سيارة بأسماء أبنائه، وفي مقابل كل سيارة سيودع قيمة الرسوم والجمارك بالعملة الأجنبية، كما أنه من ضمن الشروط أيضا أن يتم تحويل المبلغ الدولاري الخاص بالوديعة خلال 4 أشهر، ومن ثم يستخرج للمواطن إذن استيراد السيارة.

تأثيرات إيجابية

ويرى عدد من تجار السيارات، في تصريحات لصحيفة "الشروق" المصرية، أن مشروع القانون سيكون له تأثير إيجابي على الحصيلة الدولارية للدولة، مما يوفر العملة للعمليات الاستيرادية، كما أنه لن ينعكس بشكل سلبي على سوق السيارات في الوقت الحالي؛ لأن القطاع يعاني من نقص في المعروض وارتفاع الأسعار.

وتراجعت مبيعات سيارات الركوب (الخاصة) خلال أغسطس/آب الماضي، بنسبة 52.5%، لتصل إلى 8698 سيارة، مقابل 18 ألفا و308 سيارات خلال الشهر نفسه من العام الماضي، وفقا لبيانات مجلس معلومات سوق السيارات المصري (أميك).

وحسب البيانات، فإن إجمالي مبيعات السيارات في السوق المحلية هبط خلال أغسطس/آب الماضي، بنسبة 45.4%، ليصل إلى 13 ألفا و375 سيارة، مقابل 24 ألفا و495 سيارة خلال الفترة نفسها من العام الماضي، نتيجة هبوط مبيعات السيارات الخاصة.

الأرقام المعلنة تعزز زيادة كبيرة في أسعار الفائدة من جانب "الاحتياطي الفيدرالي"

التضخم الأساسي في أمريكا يرتفع إلى أعلى مستوى خلال 40 عاما

ارتفع المؤشر الرئيسي لأسعار المستهلكين في أمريكا بأكثر من المتوقع إلى أعلى مستوى في 40 عامًا في سبتمبر، مما يضغط على الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة بشكل حاد لمواجهة التضخم المستمر.

وأظهرت بيانات وزارة العمل، أمس الخميس، أن مؤشر أسعار المستهلك الأساسي، الذي يستثني الغذاء والطاقة، ارتفع بنسبة 6.6% عن العام الماضي، وهو أعلى مستوى منذ عام 1982. ومقارنة بالشهر السابق، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 0.6%، للشهر الثاني على التوالي.

وزاد مؤشر أسعار المستهلكين الإجمالي بنسبة 0.4%، الشهر الماضي، وارتفع بنسبة 8.2% عن نفس المستويات المسجلة في الفترة المقابلة من العام السابق. كانت التوقعات المتوسطة في استطلاع أجرته "بلومبرغ" للاقتصاديين قد رجحت زيادة شهرية في التضخم الأساسي بنسبة 0.4%.

مؤشر أسعار المستهلك الأساسي في أمريكا ارتفع بنسبة 6.6% عن العام الماضي

وكانت الزيادة في التضخم واسعة النطاق. وذكر التقرير أن مؤشرات السكن والغذاء والرعاية الطبية كانت الأكبر من بين "العديد من المساهمين"، فيما انخفضت أسعار البنزين والسيارات المستعملة.

ويشدد التقرير على مدى اتساع التضخم المرتفع في جميع أنحاء الاقتصاد، مما أدى إلى تآكل رواتب الأميركيين وإجبار الكثيرين على الاعتماد على المدخرات وبطاقات الائتمان لمواكبة هذه الارتفاعات المتواصلة. بينما من المتوقع أن يتراجع نمو أسعار المستهلك في الأشهر المقبلة، ستكون رحلة بطيئة للوصول إلى هدف الاحتياطي الفيدرالي.

وقد استجاب صانعو السياسات بأكبر حملة تشديد شرسة منذ الثمانينيات، ولكن حتى الآن، ظلت سوق العمل وطلب المستهلكين متماسكين. عاد معدل البطالة إلى أدنى مستوى له منذ خمسة عقود في سبتمبر، وتواصل الشركات زيادة الأجور لجذب الموظفين والاحتفاظ بهم اللازمين لتلبية طلبات الأسر.

وفي أعقاب تقرير الوظائف القوي الأسبوع الماضي، من المحتمل أن يدعم تقرير مؤشر أسعار المستهلكين رفعًا إضافيًا لسعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس في اجتماع السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في نوفمبر. عزز التجار رهاناتهم على الارتفاع الكبير الشهر المقبل. انخفضت العقود الآجلة للأسهم بشكل حاد وارتفعت عوائد سندات الخزانة بعد التقرير.

وارتفعت تكاليف السكن بنسبة 0.7%، للشهر الثاني. كان إيجار المساكن هو الأكثر ارتفاعا على أساس سنوي. وارتفعت تكاليف الغذاء 0.8%، للشهر الثاني وكانت أعلى من العام الماضي بنسبة 11.2%. انخفضت أسعار السيارات المستعملة للشهر الثالث، بينما استمرت أسعار السيارات الجديدة في الارتفاع بشكل كبير. بينما تراجعت أسعار البنزين في سبتمبر.

ويستهدف بنك الاحتياطي الفيدرالي معدل تضخم عند 2%.

ومن المتوقع أن تبقي التطورات الجيوسياسية التضخم مرتفعًا أيضًا. أعلنت منظمة أوبك + مؤخرًا عن تخفيضات في إنتاج النفط، وقد يؤدي الحظر المحتمل لتصدير البنزين من قبل إدارة بايدن إلى نتائج عكسية.

وتستمر الحرب الروسية الأوكرانية في تعطيل إمدادات السلع مثل القمح، بينما يفكر البيت الأبيض أيضا في فرض حظر على الألمنيوم الروسي – وهو مكون رئيسي في السيارات وأجهزة آيفون ردًا على التصعيد العسكري في أوكرانيا.

وكالة الطاقة: تخفيضات "أوبك+" قد تدفع العالم إلى دائرة الركود

التوقعات تتزايد بخفض الطلب العالمي على النفط العام الحالي

أعلنت وكالة الطاقة الدولية أمس الخميس، أن القرار الذي اتخذه تحالف "أوبك +" الأسبوع الماضي بخفض إنتاج النفط قاد إلى ارتفاع الأسعار، وقد يدفع الاقتصاد العالمي إلى ركود.

وأشارت الوكالة – ومقرها باريس– إلى أن "التدهور المستمر للاقتصاد وارتفاع الأسعار الناجم عن خطة أوبك بلس لخفض الإمدادات يبطئان الطلب العالمي على النفط".

وتضم وكالة الطاقة في عضويتها الولايات المتحدة ودولا من كبار المستهلكين.

وتقول في تقريرها الشهري عن النفط "في ظل تداعيات الضغوط التضخمية المتواصلة ورفع أسعار الفائدة، قد يمثل ارتفاع أسعار النفط نقطة التحول الفاصلة لاقتصاد عالمي هو بالفعل على شفا الركود".

ورجحت وكالة الطاقة أن يكون حجم الخفض الفعلي للإمدادات عند نحو مليون برميل يوميا، وليس مليونين كما أعلن تحالف "أوبك بلس" الذي يضم دول منظمة "أوبك" وحلفاء من خارجها من بينهم روسيا.

وخفضت وكالة الطاقة من توقعاتها بالنسبة للطلب العالمي على النفط العام المقبل بواقع 470 ألف برميل يوميا، وأرجعت ذلك إلى "التباطؤ الاقتصادي الأكثر قوة" الذي يرجع إلى التضخم المرتفع في عدة دول صناعية والزيادة الحادة بأسعار الفائدة.

من جهتها خفضت منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" أمس الأول توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2022 للمرة الرابعة منذ أبريل الماضي، وقلصت أيضا أرقام العام المقبل مستشهدة بتباطؤ الاقتصادات وعودة إجراءات احتواء فيروس كورونا في الصين وارتفاع التضخم.

وقالت أوبك – في تقرير شهري– إن الطلب على النفط سيرتفع 2.64 مليون برميل يوميا أو 2.7% عام 2022، بانخفاض 460 ألف برميل يوميا عن التوقعات السابقة.

وتعطي توقعات انخفاض الطلب سياقا إضافيا لتحرك أوبك وحلفائها الأسبوع الماضي، أو المجموعة المعروفة باسم "أوبك بلس" لإجراء أكبر خفض في الإنتاج منذ العام 2020 لدعم السوق.

أضافت أوبك في التقرير "دخل الاقتصاد العالمي فترة من عدم اليقين المتزايد والتحديات المتزايدة، وسط استمرار ارتفاع مستويات التضخم، وتشديد السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية الرئيسية، ومستويات الديون السيادية المرتفعة في العديد من المناطق، فضلا عن مشكلات الإمدادات المستمرة".

وتتوقع هذه المنظمة أن يرتفع الطلب على النفط بمقدار 2.34 مليون برميل يوميا العام المقبل، أي أقل بـ 360 ألف برميل عن التوقعات السابقة.